



مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة  
مرشحة المملكة المتحدة  
للفترة 2021-2023

لأجل حقوق  
الإنسان للجميع،  
دون إغفال أحد





سفيرة حقوق الإنسان ريتا فرنش تزور متطوعي الصليب الأحمر  
الدولي في بيرا، موزمبيق، عقب الإعصار في نوفمبر 2019



رئيس الوزراء بوريس جونسون في حفل استقبال تعليم  
الفتيات في المملكة المتحدة في أغسطس 2019





## مقدمة بقلم لورد (طارق) أحمد، لورد ويمبلدون، وزير شؤون حقوق الإنسان



يسعدني أن أعلن ترشيح المملكة المتحدة لانتخابات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لدورة يناير 2021 - ديسمبر 2023.

قبل خمسة وسبعين عاماً، أرسى ميثاق الأمم المتحدة الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وهي: الحفاظ على السلام والأمن، وتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها، ودعم التنمية. وإذ نحتفل بالذكرى 75 لتأسيس الأمم المتحدة، تظل المملكة المتحدة، بوصفها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، ثابتة بالتزامها بهذه الركائز.

يضمن احترام حقوق الإنسان في صميم النظام الدولي. فالدول التي تحترم حقوق الإنسان تهيء الظروف الملائمة لقيام مجتمعات أكثر أمناً، وأكثر ازدهاراً، وأفضل جوهزية لتلبية احتياجات شعوبها.

ويعتبر وجود مجلس حقوق الإنسان بمثابة إقرار بالتزام المجتمع الدولي بمعالجة أكثر تحديات حقوق الإنسان إلحاحاً هذه الأيام، إلى جانب منع تحديات الغد. فالواقع أن المجلس يواجه صعوبات هائلة. ويتوقف نجاحه على قيامنا بالعمل سوياً وبروح من التعاون والشراكة لبلورة الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة القضايا الصعبة وتهيئة الظروف الضرورية للتغيير.

لقد كانت المملكة المتحدة دائماً، وستبقى، نصيراً قوياً لمنابر الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. فنحن ندعم وبشكل كامل مجلس حقوق الإنسان والأدوات والآليات المتاحة له، وسنعمل على ضمان أن يكون احترام حقوق الإنسان أمراً مسلماً به في جميع محافل الأمم المتحدة كعامل رئيسي للتنمية والحيلولة دون نشوب الصراخ. وإنه ليشرقنا أن نبقي في خدمة المجلس فترةً أخرى.

تتجسد تعهداتنا في أولويات المملكة المتحدة بالنسبة لحقوق الإنسان، على الصعيدين المحلي والدولي. وهي امتداداً لتراث من قيم ديمقراطية شاملة للجميع، وتركز على بعض من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي مثل: تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المشاركة الكاملة والهادفة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ والدفاع عن حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد؛ وتعزيز القيم الديمقراطية ودعم المجتمع المدني؛ والدفاع عن حرية الإعلام. وفي إطار التزام المملكة المتحدة بهذه الأولويات، بادرنّا في عام 2019 بتعيين ريتا فريبنش لتتولى دوراً جديداً كسفيرة دولية لحقوق الإنسان.

وفي يوليو 2019 أعلنّا أيضاً عن خطط لتطبيق نظام عقوبات بريطاني عالمي مستقل يتعلق بحقوق الإنسان، والذي من شأنه أن يساعد على ردع - وتوفير آليات المساءلة عن - الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والاعتداءات الجسيمة عليها في أي مكان من العالم.

ونحن إنمّا نرشح أنفسنا لهذه الانتخابات واضعين نصب أعيننا العمل مع جميع أولئك الذين يناصرون الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات العامة لتحسين حياة جميع الناس في كل أنحاء العالم.

## المملكة المتحدة تتعهد بتشجيع 12 سنة من التعليم الجيد لجميع الفتيات، والعمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.



المبعوثة الخاصة المعنية بالمساواة بين الجنسين، جوانا روبر، تتحدث أمام لجنة لتعليم الفتيات في إطار مؤتمر "المرأة نبع الحياة" الذي عقد في فانكوفر في يونيو 2019

سنواصل العمل لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك ختان الفتيات، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والعنف الجنسي المرتبط بالصراع، وذلك من خلال مبادرة منع العنف الجنسي في حالات الصراع. وسوف تضمن المملكة المتحدة اتباع مقاربة تركز على الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالصراع، وفي المؤتمر الدولي لمبادرة منع العنف الجنسي في حالات الصراع، الذي تستضيفه في 2020، سوف تُطلق المملكة المتحدة أدوات لتعزيز العدالة للناجين من جرائم العنف الجنسي ومحاسبة مرتكبيها. وسوف نستمر في العمل من أجل الحد من تأثير الصراع على النساء والفتيات، وضمان مشاركتهن بشكل جدي في الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات وحلها، بما في ذلك من خلال دورهن في جهود الوساطة.

وحيث أن أماننا عشر سنوات فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإننا سوف نستمر في بذل جهودنا لتشجيع العمل لضمان أن تتلقى جميع الفتيات 12 سنة من التعليم الجيد بحلول عام 2030 في سياق عملنا على تحقيق هدف التنمية المستدامة 4. وبوصفنا رئيساً مشاركاً لائتلاف المساواة في الحقوق، فإننا نركز بشكل خاص على أهمية أهداف التنمية المستدامة وعلى تعهد الأمم المتحدة بعدم التخلي عن أحد، كما إن أهمية أهداف التنمية المستدامة ستكون عنصراً أساسياً في المؤتمر الدولي الذي تستضيفه المملكة المتحدة في شهر مايو حول حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً.

## المملكة المتحدة تتعهد بالدفاع عن حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد.



ستواصل المملكة المتحدة دورها كرائدة عالمية، وصوت قوي على المستوى الدولي، في الدفاع عن حرية الدين أو المعتقد. وسنعرّز الوعي بحجم وفضاعة انتهاكات حرية الدين أو المعتقد، ولن نتوانى عن توجيه انتقاد حاد للدول التي تستهدف وتضطهد الناس على أساس دينهم أو معتقداتهم. وسوف نستغل تماما كل الآليات والإجراءات المتوفرة للدفاع عن حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك الاجتماعات الدولية، والمراجعات الدورية الشاملة التي تجريها الأمم المتحدة، وغير ذلك من المنتديات الدولية.

وقد طلبنا في العام الماضي إجراء مراجعة مستقلة للنظر في جهودنا المتعلقة بدعم حرية الدين أو المعتقد، وخاصة ما يتعلق بمساندة المسيحيين المضطهدين. وخرجت هذه المراجعة بسلسلة من التوصيات التي حددت ما يمكن أن تفعله المملكة المتحدة بالنسبة لمسألة حرية الدين أو المعتقد. وقد قبلت الحكومة البريطانية بجميع التوصيات، وبدأ العمل بتنفيذها بطريقة تحقق تغييراً إيجابياً للناس من جميع الديانات والمعتقدات، ومن لا معتقد لهم.

## المملكة المتحدة تتعهد بمناصرة القيم الديمقراطية.



وضع علامة بالحبر على إبهام ناخب بعد الإدلاء بصوته في الانتخابات الرئاسية في هايتي في مركز اقتراع في كروا-دي-بوكيه، بالقرب من العاصمة بورت-أو-برنس.

© صورة الأمم المتحدة/ لوغان عباسي

المملكة المتحدة تظل ملتزمة بتعزيز أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في إنجازها، بما في ذلك الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). وإن اتسام المجتمع المدني ووسائل الإعلام بالتنوع والمرونة والفعالية أمرٌ مهم لضمان انفتاح وشمولية المجتمعات، وتمكينها من مساءلة الحكومات.

ستدعم المملكة المتحدة مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة حيثما كان ذلك مناسباً، وستعمل لمواجهة أعمال الانتقام كجزء من جهود أوسع لخلق بيئة عمل آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني. تشتهر المملكة المتحدة بتاريخها الطويل في الوقوف إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال التواصل الثنائي والارتقاء بالمعايير العالمية عبر التواصل الموجه في النظام متعدد الأطراف. ونحن ندرك الدور الحيوي للمدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها، وسنعمل من خلال مجلس حقوق الإنسان لضمان قدرتهم على أداء هذا الدور. كما سنواصل، من خلال صندوق ماغنا كارتا لدعم الديمقراطية، دعمنا للمبادرات التي تدافع عن القيم الديمقراطية والمجتمع المدني، ومساعدتنا للمدافعين عن حقوق الإنسان مباشرة في قضاياهم.

## المملكة المتحدة تتعهد بأن تكون في طليعة الجهود العالمية لحماية حرية الإعلام.



وزير الخارجية دومينيك راب في نقاش مع البارونة كينيدي،  
والمبعوثة الخاصة لحرية الإعلام أمل كلوني

في عام 2019 أطلقنا، إلى جانب كندا، الحملة العالمية لحرية الإعلام، ثم شاركنا في يوليو 2019 في استضافة المؤتمر العالمي الأول حول حرية الإعلام، والذي حضره ممثلون عن الحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام من أكثر من 100 دولة. وقد تم إطلاق العديد من المبادرات في ذلك المؤتمر، من بينها تأسيس صندوق عالمي للدفاع عن حرية الإعلام، وتشكيل لجنة قانونية مستقلة، والتوقيع على تعهد بحماية حرية الإعلام، بما في ذلك الالتزام بالرد الفعلي على التهديدات الخطيرة، إلى جانب معالجة المسائل طويلة الأجل. وعملت الدول التي وقعت التعهد على تشكيل تحالف حرية الإعلام.

وبصفتها عضواً مؤسساً في تحالف حرية الإعلام، ستواصل المملكة المتحدة العمل مع الحكومات الأخرى لتشجيع الإعلام الحر، وتهيئة بيئة آمنة تتيح حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام من الأذى (هدف التنمية المستدامة 16 الغاية 10). ويعدّ دعم الحق في حرية التعبير، وهو أمر أساسي لتعزيز وحماية مجموعة كاملة من حقوق الإنسان، عنصراً أساسياً في جهود المملكة المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ومع تصاعد التحديات العالمية، وبوصفنا عضواً في مجلس حقوق الإنسان، سندافع عن الحق في حرية التعبير، ونعزز هذا الحق حيثما كان ذلك ممكناً.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة  
مرشحة المملكة المتحدة  
للفترة 2023-2021